النهار ٢٩-١٢-٢٠٢٠

## بعد تضاعف هوامش أرباحها سلّة الدعم مسؤولية المصارف الإجتماعية

**معن البرازي**

من الواضح أن الدعم بصيغته القديمة انتهى ويجري الحديث عن رفع الدعم مقابل بطاقات اجتماعية تغطي نحو ٦٠٠ ألف عائلة لبنانية، تُستعمل لشراء المواد المدعومة. وقُدّرت الكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحو مليار و ٣٠٠ مليون دولار في السنة.

حاكم المصرف المركزي رياض سلامة قال خلال مقابلة على قناة "العربية – الحدث" أن بامكانه "الابقاء على الدعم لمدة شهرين فقط". لن اجادل بأن تغطية سلة الدعم هي اخلاقياً من المسؤولية الإجتماعية للمصارف بعد تحقيقها أرباح خيالية مقارنة بالأسواق التجارية!

مصرف لبنان صرف ٦ مليارات دولار وأكثر من احتياطاته على الدعم منذ نحو سنة الى اليوم. احتياطات النقد الأجنبي تبلغ حوالى ١٧,٩ مليار ولم يتبقَّ سوى ٨٠٠ مليون دولار لدعم واردات الوقود والقمح والأدوية.

حتّى اللحظة، من المؤكّد أن أول القطاعات التي ستبدأ بالتأثر برفع الدعم سيكون قطاع المحروقات، خصوصاً بالنظر إلى كلفة هذا الدعم الباهظة على الاحتياطات. أما دعم استيراد الدواء، فسيتجه حكماً إلى الترشيد من خلال تحديد أصناف الأدوية التي يمكن استبدالها بأدوية "جينيريك"، أي أدوية تملك التركيبة ذاتها إنما بعلامات تجاريّة مختلفة. وبما أن ترشيد الدعم على سلة المواد الغذائيّة بدأ أساساً، فسيستكمل مصرف لبنان هذا المسار عبر تقليص هذا الدعم تدريجاً، وصولاً إلى رفعه كليّاً.

السؤال اليوم عن مصادر الأموال التي يمكن استعمالها لدفع كلفة الدعم، ونحن نقترح ان يتم استخراج كلفة الدعم المطلوبة من ارباح المصارف التي حققتها خلال الاعوام الثلاثة الماضية خصوصا على فوائد سندات الخزينة او من متوسّط الفوائد التي تدفعها المصارف على الودائع لديها بالليرة، ومتوسّط العوائد التي تجنيها من استثمار هذه الأموال، وهذه بالتالي مسؤولية اجتماعية على المصارف ان تتحمّلها.

مشاركة المصارف في تغطية كلفة الدعم منطقية لانها لم تعد بحاجة الى دفع أي فوائد مرتفعة لمودعيها منذ الانهيار المالي الكبير في تشرين الأوّل ٢٠١٩. فالمودع الذي أغرته الفوائد المرتفعة سابقاً باتت أمواله حبيسة في النظام المصرفي، ولم يعد يستطيع سحبها سواء أعجبته الفوائد الممنوحة أم لم تعجبه. وانكشاف الانهيار في النظام المصرفي لم يعد يسمح باستقطاب أي أموال جديدة، مهما رفعت المصارف الفوائد التي تمنحها للمودعين.

لذلك، وبعدما أوقعت المصارف المودعين في فخ الفوائد قبل الانهيار، قررت بعد الانهيار خفض الفوائد فجأة، فانخفض متوسّط نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع بالدولار من ٦,٦١% في تشرين الأول من العام ٢٠١٩، إلى ١,٢٨% فقط في آب الماضي، أما متوسّط نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع بالليرة فانخفضت من ٩,٠٣% في تشرين الأوّل من العام ٢٠١٩ إلى ٣,٤٧% في شهر آب من هذا العام.

وفي التفاصيل يمكن ان يتم الإقتطاع من هذه الأرباح (بديهي التأكيد أن الارقام بحاجة الى دراسة معمقة)، إلا ان الإقتراح يصلح ان يكون خريطة طريق:

حقّقت المصارف اللبنانيّة الستّة المدرجة أسهمها على بورصة بيروت أرباحا صافية مجمَّعة بلغت ٧٨,٢٨ مليون د.أ. لغاية شهر أيلول ٢٠٢٠، مقارنةً بأرباح بقيمة ٥٤٤,٦٨ مليون د.أ. في الفترة نفسها من العام ٢٠١٩.

ب- اقتطاع صافي الإيرادات من الفوائد لدى المصارف المذكورة والذي زاد بنسبة ٣٢,٣٢% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٠ إلى ٢،٤٤٥,٨١ مليون د.أ. نتيجة تعاميم مصرف لبنان بخفض مستويات الفائدة المدفوعة على ودائع الزبائن.

الإقتطاع من الارباح التي تجنى بين الفارق من متوسّط الفوائد التي تدفعها المصارف على الودائع لديها بالليرة، ومتوسّط العوائد التي تجنيها من استثمار هذه الأموال، بلغت حدود ٠,٦٦%. ارتفعت هذه النسبة على نحو مفاجىء إلى حدود ٣,١٢%، أي أنّ هامش الربح هذا بالنسبة إلى العمليّات الماليّة بالليرة اللبنانيّة ارتفع بشكل غريب وغير مفهوم بنحو ٤,٧ مرّات.

لم يختلف المشهد كثيراً بالنسبة إلى عمليّات المصارف بالدولار الأميركي. بين الفترتين أيضاً، ارتفع الفارق بين متوسّط الفائدة المدفوعة على الودائع بالدولار الأميركي ونسبة العوائد من استثمار هذه الأموال من ٠,٧٩% في تموز ٢٠١٩، إلى ٢,٥٣% في تموز الفائت. بمعنى آخر، تضاعف هامش الربح هذا بنحو ٣,٢ مرّات خلال عام واحد فقط.

اشارة الى ان المصارف العاملة في لبنان حققت خلال ٢٦ عاماً (١٩٩٣-٢٠١٨) أرباحاً صافية بلغت ٢٢,١ مليار دولار، وزادت الأرباح المجمّعة لمصارف سوريّة ذات مساهماتٍ من مصارف لبنانيّة، لغاية شهر أيلول ٢٠٢٠ بـ ١٩٨,٦٤ مليار ل.س. على صعيدٍ سنويٍّ إلى حوالى ٢٧٢,٣٩ مليار ل.س. (٢١٧ مليون د.أ.)، مقابل ٩,٤٥ مليارات ل.س. (١٨,٣٥ مليون د.أ.) في الفترة نفسها من العام ٢٠١٩.

المصارف ما زالت تجني الكثير من عمليات تمويل عجز القطاع العام. في هذا الإطار، بَلَغَ متوسّط المردود (weighted average yield) على سندات الخزينة بالليرة اللبنانيّة ٦,٤٠% في مزاد ١٧ كانون الأوّل. وقد بقي المردود على سندات الخزينة من فئة الستّة أشهر والسنتين والعشر سنوات ثابتاً عند ٤,٠٠% و٥,٠٠% و٧,٠٠% على التوالي.

ومزاد سندات الخزينة الأخير الذي أُقيم في ١٧ كانون الأوّل جَمع نحو ١٤٣,١٩٧ مليار ل.ل. (٩٤,٩٩٠ مليون د.أ.) مقارنةً بحوالى ١،٥٩١,٢٦٦ مليار ل.ل. (١،٠٥٥,٥٦٦ مليون د.أ.) في مزاد الأسبوع الذي سبقه.

خطة ترشيد الدعم اصبحت ضرورية، ومن المفيد لفت النظر الى أن طحين الهبة العراقية سينفد في الخامس أو السادس من كانون الثاني المقبل كحد زمني أقصى، بعدها لن تسلم المطاحن الأفران طن الطحين بأقل من ٨٥٠ ألف ليرة، الأمر الذي سيدفع أصحاب الأفران الى رفع سعر ربطة الخبز ٩٠٠ غرام من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ ليرة، أي بارتفاع ٥٠٠ ليرة عن سعرها الحالي.